

Distr.: General
28 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠ وبرنامج عمله المقترح والميزانية المقدرة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

وقد نظر مجلس أمناء المعهد في التقرير خلال الدورة الرابعة والخمسين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، المعقودة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، ووافق على تقديمه إلى الجمعية العامة.

تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠ وبرنامج العمل والميزانية المقترحين لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد نظر مجلس أمناء المعهد في التقرير خلال

* A/65/150.



الدورة الرابعة والخمسين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، المعقودة في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠. وأعد عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٨/٣٩ حاء والذي دعت فيه الجمعية مدير المعهد بأن يقدم تقريراً سنوياً عن أنشطة المعهد. ويسلط هذا التقرير الضوء على الإنجازات البرنامجية خلال هذه الفترة فضلاً عن جهود الإصلاح المبذولة.

ومع احتفال المعهد في عام ٢٠١٠ بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه، فقد شرع في إجراء إصلاحات مؤسسية تهدف إلى تعزيز قدراته على الاضطلاع بولايته وتنشيط استراتيجيته المتعلقة بتعبئة الموارد. ولذلك، فقد جرت إعادة هيكلة برنامج عمل المعهد في خمس فئات وهي: أسلحة الدمار الشامل، وأسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي، والأمن والمجتمع، والتهديدات المستجدة، وتحسين العمليات وإيجاد أوجه التآزر.

وتعتبر الإعانة المالية المقدمة للمعهد من الميزانية العادية الضمان الذي يكفل استقلاله. وفي عام ٢٠٠٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ٨٩/٦٠، الذي أوصت فيه بأن يقوم الأمين العام بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومقررات مجلس أمناء المعهد، والتي تتمثل في تمويل تكاليف الموظفين الأساسيين من الميزانية العادية في حين تُلتمس سبل لزيادة التمويل في حدود الموارد القائمة. ويشير المدير إلى أن الإعانة في الآونة الأخيرة أصبحت تقل كثيراً عن تلك التكاليف. وبهذا التقرير، يوصي مجلس الأمناء بزيادة معدل الإعانة (بالإضافة إلى تسوية الإعانة من حيث التكلفة) في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ من أجل الوفاء بتكاليف المديرية وموظفي المعهد الأساسيين.

ويبلغ المدير أيضاً عن حالة الأموال المتبرع بها من الحكومات والمؤسسات الخيرية، التي تغطي الجزء الأعظم من ميزانية المعهد (حوالي ٩٠ في المائة) وتمول جميع تكاليف أنشطة عملياته. وحيث أن التبرعات كانت تأتي فيما سبق من بضع دول أعضاء، فإن المعهد يسعى بشكل حاد إلى توسيع نطاق قاعدة مانحيه كجزء من استراتيجيته المتعلقة بتعبئة الموارد.

وتستند قيمة المعهد بالنسبة للمجتمع الدولي إلى مركزه الفريد كمعهد مستقل داخل منظومة الأمم المتحدة، ويظل هذا الاستقلال حاسماً بالنسبة لقدرة المعهد على الاضطلاع بولايته على نحو يتسم بالفعالية لخدمة جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٦	ألف - بيان الرؤية
٦	باء - بيان المهمة
٦	ثانيا - الإدارة وتوفير الموظفين
٧	ثالثا - برنامج العمل
٧	ألف - أسلحة الدمار الشامل
٩	باء - أسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي
١٢	جيم - الأمن والمجتمع
١٣	دال - التهديدات المستجدة
١٦	هاء - تحسين العمليات وإيجاد التآزر
١٨	واو - الاستراتيجية الفرانكفونية
١٨	زاي - الخدمات التشاورية والاستشارية
١٩	حاء - التثقيف
١٩	طاء - التوعية والنشر
٢٠	رابعا - المسائل المالية: الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة والتبرعات
٢١	خامسا - خاتمة
المرفقات		
٢٢	الأول - الإيرادات والنفقات لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والتقديرات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

- ٢٣ الثاني - الاحتياجات من الموارد: ٢٠٠٨-٢٠١١
- ٢٨ الثالث - التبرعات لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والحالة الراهنة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١
- ٣٠ الرابع - الحالة الراهنة للإيرادات المقدرة من مصادر التبرعات لعام ٢٠١٠
- الخامس - الاحتياجات المقدرة من الموظفين الأساسيين والإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة
- ٣٢ لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠، وبرنامج العمل المقترح والميزانية المقدرة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وهناك حقيقة ذات أهمية خاصة هي أن عام ٢٠١٠ يصادف الذكرى الثلاثين لإنشاء المعهد.

٢ - وشهد سياق الأمن الدولي لأعمال المعهد تغيرا كبيرا على مدى الثلاثين عاما الماضية. وتتطلب المشاكل الأمنية العابرة لحدود الدول وللخطوط المؤسسية، التزاما جديدا من الحكومات لتعزيز المؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف والإقليمية، وتحسين الروابط مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وستمثل صياغة نهج شاملة لجميع أصحاب المصلحة المفتاح لحل قضايا السلام والأمن في القرن الحادي والعشرين.

٣ - وشكل المعهد على مدى العقد المنصرم ذروة هذه الموجة - مركزا على الأمن البشري، وبناء جسور التواصل وإذكاء الوعي بشأن الحاجة إلى تعاون جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم من أجل إحراز تقدم نحو إيجاد عالم أكثر أمنا وازدهارا. فعلى سبيل المثال، أصبح المعهد في أواخر تسعينيات القرن المنصرم، إحدى المنظمات الرائدة للعمل الذي يربط نزع السلاح بالأمن البشري والتنمية - وهو نهج اعتبر النهج السائد في الوقت الراهن. ويؤكد هذا الدور المتفرد للمعهد بوصفه: عضو موثوق به في منظومة الأمم المتحدة وآلية نزع السلاح، ولكنه في الوقت نفسه مصدرا مستقلا للمعلومات والتحليلات فضلا عن كونه عاملا لإحداث التغيير.

٤ - وكلما تضاغفت التهديدات وازدادت الحاجة إلى المزيد من الأساليب المبتكرة للتصدي لها، تزداد الحاجة إلى المعهد لكي يقدم إلى المجتمع الدولي أفكارا لحل المشاكل الأمنية، إلى جانب منتجات بحثية رائدة، وأنشطة تعليمية وخدمات للمجتمع الدبلوماسي. ومع ذلك، فقد حدثت الأزمة المالية العالمية من التبرعات المقدمة من الحكومات وأضعفت الموارد الخاصة لتمويل الأعمال المتصلة بنزع السلاح - مما أدى إلى تدهور خطير في بيئة جمع الأموال للمنظمات التي تمول من التبرعات مثل المعهد.

٥ - ومن أجل مواجهة هذه الظروف، فقد قام المعهد بما يلي: إعادة هيكلة برنامج عمله تمشيا مع ولايته؛ وتعزيز العمليات المؤسسية ذات الصلة بوضع المشروع والميزنة القائمة على النتائج؛ والشروع في اتباع استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد؛ وتجديد جهوده لإقامة علاقات مع المنظمات الشريكة في إطار منظومة الأمم المتحدة وفي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. ويدعم المعهد زيادة التعاون فيما بين معاهد الأمم المتحدة المستقلة للتدريب والبحث دعما

تاما، استنادا إلى الاعتقاد بأن الجمع بين ولاياتها ومواطن قوتها ستنتج عنه نتائج متآزرّة. وبالدمع المتواصل من الدول الأعضاء، فإن المعهد على ثقة بأن هذه التغييرات ستكفل استمرار اعتبار عمله إسهاما قيّما لجماع الأمم المتحدة.

ألف - بيان الرؤية

٦ - تتمثل رؤية المعهد التي يسعى إلى تحقيقها في عالم يكفل فيه الأمن البشري، ويسود فيه السلام على النزاعات، وتزال فيه أسلحة الدمار الشامل، ولا تنتشر فيه الأسلحة التقليدية، ويقل فيه الإنفاق العسكري مقرونا بتنمية وازدهار العالم على النحو المتوخى في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك يسعى المعهد إلى أن يصبح عاملا للتغيير التقدمي نحو تحقيق تلك الأهداف.

باء - بيان المهمة

٧ - تتمثل مهمة المعهد، بوصفه معهدا بحثيا مستقلا في إطار الأمم المتحدة، في مساعدة المجتمع الدولي في إيجاد الحلول لتحديات نزع السلاح والتحديات الأمنية وتنفيذ تلك الحلول. ويسعى المعهد من خلال جهوده البحثية والتثقيفية إلى دعم تحديد الأسلحة ونزع السلاح، والإسهام في منع نشوب النزاعات، وتشجيع إيجاد عالم أكثر أمنا وازدهارا. ويسعى المعهد إلى تحديد التحديات الأمنية والتهديدات الجديدة، ووضع الأساليب الممكنة لمعالجتها قبل أن تصبح حرجة. وأخيرا، يعمل المعهد بمثابة جسر - يربط فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح، والأمن والتنمية وبين منظومة الأمم المتحدة وجماع البحوث الأمنية الأوسع نطاقا على حد سواء - من أجل إيجاد أوجه التآزر اللازمة بين جميع أصحاب المصلحة لمعالجة آثار انعدام الأمن والتخفيف منها على الصعد العالمية، والإقليمية والمحلية.

ثانيا - الإدارة وتوفير الموظفين

٨ - كان يضطلع بعمل المعهد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير عدد من الموظفين يبلغ ٢٢ موظفا - من بينهم موظفان قائمان بالإدارة، و ٣ من موظفي الدعم، و ٤ من موظفي البرامج الفنية الأساسيين، و ١٢ من موظفي بحوث المشاريع. ولدى المعهد أيضا ٣ زملاء أقدم مقيمين.

٩ - وإتاحة المرونة للمعهد لطرق المجالات الجديدة للأبحاث، يُستقدم الباحثون إما للعمل في المعهد على مشروع محدد أو تكليف خبراء خارجيين بذلك. وهذا من شأنه أن يتيح للمعهد فرصة الاختيار من أكبر تشكيلة ممكنة من الخبرات والتخصصات وتشجيع التعاون

مع غيره من المعاهد، والخبراء والعلماء. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم استبقاء ثمانية من هؤلاء الخبراء بموجب عقود فردية أو مؤسسية.

ثالثاً - برنامج العمل

١٠ - جرى تقسيم عمل المعهد إلى خمسة مجالات مواضيعية للعمل وهي: أسلحة الدمار الشامل، وأسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي، والأمن والمجتمع، والتحديات المستجدة، وتحسين العمليات وإيجاد أوجه التآزر. وسيتيح هذا الهيكل للمعهد كفاءة الاضطلاع بولايته على نحو أفضل من أجل معالجة طائفة واسعة من المسائل الأمنية، وتوفير "مداخل" ميسرة لمستخدمي أبحاث المعهد، ومساعدة المانحين على التركيز على المجالات الهامة.

ألف - أسلحة الدمار الشامل

١١ - لا تزال أسلحة الدمار الشامل تخيم على العالم وتهدد بكارثة عالمية. وبعد أكثر من ٤٠ عاماً من دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، فلم يتحقق بعد هدفا نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها. وبالرغم من الاستنكار العالمي للأسلحة الكيميائية والبيولوجية - كما تشهد على ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية - فإن البعض لا يزال يسعى للحصول على هذه الأسلحة. وتولي ولاية المعهد أولوية عليا للعمل الذي يهدف إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ويسعى المعهد جاهداً إلى دعم التقدم نحو تحقيق ذلك الهدف. وتشمل مشاريع الفترة الحالية ما يلي:

١ - النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي

١٢ - يهدف مشروع "النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي" الذي يستمر لفترة ثلاثة أعوام، والذي بدأ في عام ٢٠٠٨، إلى إحراز تقدم في الحوار بشأن المنافع المحتملة لترع السلاح وعدم الانتشار التي يمكن أن تنتج عن النظم المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود. واحتوت أولى منشورات المشروع على استعراض عام وتحليل شاملين للمقترحات الحالية لدورة الوقود، بينما تناول الثانية بالدراسة أولويات وشواغل الدول غير الموردة فضلاً عن تحديد المجالات المحتملة لمراقبة الموردين وغير الموردين. وسيتناول ثالث المنشورات، وهو قيد الإعداد حالياً، بالدراسة العلاقة المتبادلة بين اتفاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي. وبالإضافة إلى الحلقات الدراسية التي جرت استضافتها في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٠ وفي نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠، فقد

جرى الاضطلاع بالعديد من أنشطة التوعية الأخرى: على سبيل المثال تقديم عروض في تسعة مؤتمرات دولية وحلقات دراسية.

٢ - بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية: الفرص الجديدة المتاحة

١٣ - لقد أنجز مشروع "دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ: الفرص الجديدة المتاحة"، وعقب الإصدار الناجح للدراسة المعنونة عمل لم يكتمل بعد: التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونهاية الاختبارات النووية، على هامش الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عقدت في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٩، استمرت مرحلة التوعية بالمشروع بعقد مناسبات في جنيف وفيينا.

١٤ - وتمثل أحد مجالات التركيز في مرحلة التوعية في قابلية "الدروس المستفادة" من المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتطبيق في المفاوضات المقبلة بشأن اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وقد تزامن نشر الدراسة مع تجدد الاهتمام من جانب مؤتمر نزع السلاح بالسعي لإجراء مناقشات بشأن المواد الانشطارية. وشكلت إعادة هيكلية الدراسة للمفاوضات والتفاعلات بين الدبلوماسيين، والمجتمع المدني والعلماء هدية إلى جيل جديد من دبلوماسيي مؤتمر نزع السلاح. واستضاف المعهد في جنيف مناسبة بشأن تطبيق الدروس المستفادة من المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الجهود الرامية إلى بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لخفض المواد الانشطارية.

٣ - المواد الانشطارية

١٥ - تعهد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بالعمل المتعلق بمعاهدة حظر المواد الانشطارية لأكثر من ١٥ عاما. ويسعى أحدث مشروعاته المعنونة "معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية: فهم القضايا الحاسمة"، إلى إعادة تعريف الدبلوماسيين في مؤتمر نزع السلاح، والمسؤولين الموجودين في العواصم، بتاريخ مناقشات المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح والقضايا الهامة المطروحة للتفاوض بشأنها والعقبات المحتملة أمام إبرام معاهدة، مع الهدف النهائي المتمثل في الإسراع ببدء المفاوضات في نهاية المطاف.

١٦ - وعُقدت ثلاث حلقات دراسية، مع التركيز على قضايا التحقق والنطاق. ويشمل المنشور المعنون: "معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية: فهم القضايا الحاسمة" أوراقا من تلك الحلقات الدراسية وورقة معلومات أساسية عن معالجة مؤتمر نزع السلاح لمسألة المواد الانشطارية حتى الآن، واستراتيجيات التفاوض الممكنة. وقدم المنشور رسميا في مؤتمر نزع

السلاح المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد عمل المشروع على تعميق معرفة الدبلوماسيين في مؤتمر نزع السلاح بقضايا معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وملء فجوة هامة خلال فترة من الجمود الإجرائي في المؤتمر.

٤ - الآفاق المستقبلية

١٧ - يواصل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح للسنة الثالثة، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مشروع دورة الوفود المتعدد الأطراف، وكذلك مع تركيزه على إيجاد أسس للنظر في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فيما يتعلق بكيفية مواصلة مساهمة المعهد الممكنة في بدء سريان معاهدة حظر التجارب النووية، وكيفية تناول دور الصواريخ الباليستية في مجال الانتشار النووي، وكيف يمكن للمعهد أن يقدم المساعدات للجهود الرامية إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أعقاب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ومن أجل إشراك البلدان النامية بشكل أفضل في مسائل نزع السلاح النووي، يعتزم المعهد تطوير مشاريع جديدة متعلقة بأفريقيا وتنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندايا). وسيواصل المعهد العمل تحت رعاية منتدى جنيف، القيام بدور نشط في مساعدة الدبلوماسيين للتحضير للمؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠١١.

باء - أسلحة إثارة الاضطراب الاجتماعي

١٨ - تشير المعاناة البشرية التي تسببها الأسلحة والحرب التقليدية الرعب. ولاستخدام الأسلحة التقليدية في مناطق النزاع تأثير مباشر على المجتمعات المحلية إذ يسبب الموت والدمار والانهيار الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن سهولة الحصول على الأسلحة يسمح بتفاقم العنف في مناطق الأزمات، مما يخلف آثارا متوسطة وطويلة الأجل تضعف كل جانب من جوانب المجتمع، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والهياكل الحكومية وخدمات الصحة والتعليم. وعلى وجه الخصوص، وكما هو معترف به في برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أدى الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية إلى حلل اجتماعي حاد وحوكمة غير فعالة. وكان المعهد لفترة طويلة في طليعة مساعدة جهود الأمم المتحدة لمكافحة ذلك، وكذلك في دعم المبادرات التي تربط العنف المسلح بالتنمية، مثل إعلان جنيف والجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١ - تعزيز النقاش حول معاهدة تجارة الأسلحة

١٩ - في الفترة بين شباط/فبراير ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠، نفذ المعهد مشروعاً للاتحاد الأوروبي لتعزيز النقاش حول معاهدة تجارة الأسلحة. ويتألف المشروع، بناء على قرار من مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن دعم أنشطة الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز العملية المفضية إلى معاهدة تجارة الأسلحة بين بلدان ثلثة، في إطار استراتيجية الأمن الأوروبية المؤلفة من ست حلقات دراسية إقليمية جنباً إلى جنب مع غيرها من الأنشطة.

٢٠ - وتمثلت الأهداف في تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة في المناقشات حول معاهدة تجارة الأسلحة ودمج النهج الوطنية والإقليمية والدولية والمساهمة في تحديد النطاق والآثار المترتبة على معاهدة محتملة. وقد يسر المشروع تبادل الآراء بين الدول والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني وهي آراء ممتابة مدخلات هامة في المناقشات والجدل الحالي بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وأدى المشروع أيضاً إلى زيادة الوعي بمعاهدة تجارة الأسلحة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين مثل أعضاء المجتمع المدني وقطاع الصناعة.

٢١ - كما يدعم المعهد عملية المعاهدة عن طريق تنظيم حلقات دراسية وغيرها من الأنشطة لاستكشاف جوانب محددة لمعاهدة ستبرم في نهاية المطاف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، نظم المعهد حلقة دراسية في جنيف لمناقشة موضوع ثار في الحلقات الدراسية الإقليمية وهو كيف يمكن أن تتناول معاهدة تجارة الأسلحة الجهات الفاعلة من غير الدول وهل ينبغي أن تتناولها.

٢٢ - وعقدت ندوة بعنوان "نحو إبرام معاهدة بشأن تجارة أسلحة"، جرى تنظيمها بمشاركة جامعة الدول العربية، يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في القاهرة، ومن المقرر عقد حلقة دراسية في جنيف عقب الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة لمناقشة كيفية دفع المناقشات بشأن المعاهدة قدماً في عام ٢٠١١.

٢ - الذخائر العنقودية

٢٣ - يُكرس العدد ١ لعام ٢٠١٠ من مجلة "منتدى نزع السلاح" لتنفيذ الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، التي تدخل حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠. وتحظر الاتفاقية استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها وتخزينها ونقلها. وبالإضافة إلى ذلك، تتصدى المعاهدة

لمساعدة الضحايا، وإزالة الذخائر، وتدمير المخزون، والتعاون والمساعدة. ويبحث العدد المشار إليه أعلاه في مجلة "منتدى نزع السلاح" في متطلبات تنفيذ تلك الالتزامات.

٣ - تنفيذ برنامج العمل

٢٤ - استمر المعهد في العمل على تعزيز فعالية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه الأداة الوحيدة المتفق عليها دولياً للتعامل مع المسألة.

٤ - تقديم المساعدة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

٢٥ - من أجل تسهيل تنفيذ برنامج العمل، وضع المعهد آلية لمساعدة الدول على مواءمة الاحتياجات من المساعدة مع الموارد. وقد عهد بها إلى مكتب شؤون نزع السلاح، وأضيفت لنظام دعم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة؛ ولقيت المبادرة ترحيباً حاراً من جانب الدول الأعضاء خلال الاجتماع الرابع الذي يعقد كل سنتين للدول بشأن الأسلحة الصغيرة والذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، دُعي المعهد لتقديم ملاحظات رئيسية في الجلسة العامة للاجتماع، الذي ركز على مسألة تقديم المساعدة والتعاون في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٥ - التوفيق بين الاحتياجات والموارد

٢٦ - في إطار مشروع "تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة: قائمة مرجعية لمطابقة الاحتياجات والموارد"، وضع المعهد أداة تم تصميمها لمساعدة الدول على تحديد أنواع المساعدة التي قد تحتاجها لمعالجة الشواغل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد حظيت القائمة بردود فعل إيجابية من الدول والمنظمات الميدانية. ويصدر المعهد ترجمتين باللغتين الإسبانية والفرنسية، ستكونان متاحين على الموقع الإلكتروني للمعهد.

٦ - فعالية المعونة

٢٧ - يواصل المعهد تخصصه في مسألة تقديم المساعدة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، عزز المعهد بحوثه في مجال تحسين فعالية المعونة في مجال تقديم المساعدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تستند إلى الأعمال التي تم الاضطلاع بها من قبل. ويقيم المشروع إطاراً لفعالية المعونة القائمين، وهما إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، ويستكشف إمكانية تطبيقهما على المساعدة المقدمة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وانطلق منشور باسم "البحث عن فعالية المعونة في المساعدة

المقدمة للأسلحة الصغيرة“ على هامش الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين.

٧ - الآفاق المستقبلية

٢٨ - يجري متابعة مشروع معاهدة تجارة الأسلحة، مع استمرار التركيز على العمل الإقليمي، مع الاتحاد الأوروبي، وسيتم إطلاقه في تموز/يوليه ٢٠١٠ خلال اجتماع اللجنة التحضيرية في نيويورك. والمعهد في المراحل الأولى من مشروع متابعة بشأن فعالية المعونة سيجري تنفيذه حتى عام ٢٠١١، مع تطلعه إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢.

جيم - الأمن والمجتمع

٢٩ - كان المعهد رائدا في تطوير التفكير بشأن نزع السلاح باعتباره قضية أمن بشري، وطرح موضوع ”نزع السلاح بوصفه عملا إنسانيا“. وهناك اعتراف متزايد بالحاجة إلى مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية للسلام والأمن تركز على المشاكل والاحتياجات الأمنية المحلية من أجل منع النزاعات والتغلب على آثارها.

١ - الطريق من أوسلو: تحليل للمفاوضات من أجل معالجة الآثار الإنسانية للذخائر العنقودية

٣٠ - في أيار/مايو ٢٠٠٨، اعتمدت ١٠٧ دول معاهدة لحظر الذخائر العنقودية. وجاء مشروع الطريق من أوسلو عقب العملية التي أدت إلى إبرام هذه المعاهدة. وتبحث الدراسة الناتجة عن ذلك، والمعنونة ضرر غير مقبول: تاريخ كيفية التوصل إلى معاهدة لحظر الذخائر العنقودية، في كيفية التوصل إلى إبرام المعاهدة، ولماذا استغرق العالم وقتا طويلا ليتحرك، ولماذا فعل ذلك في نهاية المطاف، وما هي الدروس المستفادة من أجل المستقبل. وجرت أحداث توعية في جنيف وأوسلو ولندن. وتعهّد فريق المشروع مدونة مواضيعية في الرابط: <http://disarmamentinsight.blogspot.com>، وقدم عروضاً عديدة بشأن الذخائر العنقودية إلى جماهير متنوعة. وقد انتهى العمل في المشروع.

٢ - الخطاب بشأن الأسلحة المتفجرة

٣١ - بدأ المعهد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مشروع ”بحث بشأن الأسلحة المتفجرة“ استنادا إلى المشروع السابق المعنون ”نزع السلاح كعمل إنساني“ والنتائج التي توصلت إليها دراسة الذخائر العنقودية المذكورة أعلاه. ويشمل المشروع العمل مع الممارسين في مجال الحد من الأسلحة/نزع السلاح والعمل الإنساني لدراسة كيفية تعزيز حماية المدنيين من الأسلحة المتفجرة. وستعقد ندوات عدة خلال عام ٢٠١٠. وقد عقدت الندوة الأولى في

٢٩ نيسان/أبريل في جنيف، وركزت على صياغة هذه القضايا. وسوف تتاح ورقة معلومات أساسية وتقرير موجز، فضلا عن محتوى يمكن تحميله، على الموقع الشبكي للمعهد والمشروع في الرابط: <http://explosiveweapons.info>.

٣ - بروتوكول تقدير الاحتياجات الأمنية

٣٢ - يهدف مشروع بروتوكول تقدير الاحتياجات الأمنية منذ عام ٢٠٠٥ إلى تحسين فعالية البرمجة على الصعيد الميداني بشأن الأمن والسلام. وقد قام بتطوير أساليب لفهم النظم الاجتماعية المحلية، بحيث يمكن للوكالات الاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات المحلية. كما أقام المشروع عمليات جديدة لمساعدة الوكالات في الاستفادة من المعرفة المحلية عند تصميم البرامج والسياسات. وتدرك العديد من وكالات الأمم المتحدة الآن الحاجة إلى التصدي للتحديات الأمنية المحلية من أجل تنفيذ عملها الإنساني وتحقيق أهدافها الإنمائية.

٤ - الآفاق المستقبلية

٣٣ - سوف يستمر مشروع "بحث بشأن الأسلحة المتفجرة" في عام ٢٠١١، سعياً لتوسيع نطاق الحوار وصياغة الخيارات لتحقيق التقدم في المستقبل.

٣٤ - ويسعى فريق بروتوكول تقدير الاحتياجات الأمنية في الوقت الحالي إلى مساعدة الوكالات في تصميم حلول نابعة محليا ومستدامة لمشاكل تتعلق بقضايا من قبيل الأسلحة الصغيرة، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج التثبيت بعد انتهاء النزاع من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية للمجتمعات المحلية وفقا للاتفاقات الدولية.

٣٥ - ويعتزم المعهد، بناء على أعماله السابقة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونوع الجنس وبناء السلام، العمل بشكل مكثف في عام ٢٠١١ في مجال القضايا المتعلقة بالعنف المسلح والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

دال - التهديدات المستجدة

٣٦ - تتمثل إحدى نقاط قوة المعهد في دوره "كنظام للإنذار المبكر" للاتجاهات التي يمكن أن تظهر بوصفها تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين. ومن الحيوي زيادة الوعي بالتهديدات الناشئة في مرحلة مبكرة، حيث تتحرك آليات الدبلوماسية الدولية ببطء.

١ - أمن الفضاء الإلكتروني

٣٧ - هناك قلق متزايد داخل المجتمع الدولي بشأن القضايا المحيطة بأمن الفضاء الإلكتروني. ويشارك المعهد منذ فترة طويلة في توضيح قضايا أمن الفضاء الإلكتروني، بدءاً من عقد مؤتمر حول هذا الموضوع في عام ١٩٩٩. وأنشئ فريق الخبراء الحكوميين، عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يختص بمسألة أمن المعلومات. ويقوم المعهد بدور استشاري للفريق الذي بدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وسينتهي عمله في تموز/يوليه ٢٠١٠.

٣٨ - ويستكشف المعهد توسيع نطاق التعاون مع الأطراف الفاعلة الأخرى، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ومعاهد البحوث المختلفة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح رسالة مشتركة إلى الأمين العام تشير إلى تناول مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مسألة أمن الفضاء الإلكتروني. وقد بدأت المنظمات الثلاث في تنسيق أنشطة زيادة الوعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية وحرب الفضاء.

٢ - أمن الفضاء

٣٩ - أصبحت مسألة أمن الفضاء والتهديد الذي يمثله سباق التسلح في الفضاء الخارجي أكثر إلحاحاً خلال العقد الماضي. فقد اهتمك معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في البحوث ورفع الوعي بشأن التهديدات التي يتعرض لها استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ منتصف عقد الثمانينات، كما عقد في عام ٢٠٠٢ أول مؤتمراته السنوية المتعلقة بأمن الفضاء.

٤٠ - فعُقد المؤتمر التاسع، بعنوان "أمن الفضاء ٢٠١٠: من المؤسسات إلى المفاوضات"، في جنيف يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠. وقد استكشف هذا المؤتمر القيود والفرص التكنولوجية من أجل إنشاء نظام لأمن الفضاء؛ وبحث بالتفصيل آخر التطورات في الجهود المبذولة لصياغة حلول لمعضلة أمن الفضاء؛ ونظّر في الدروس التي يحتمل أن تكون قد انطوت عليها المفاوضات السابقة المتعلقة بترع السلاح وبناء الثقة بالنسبة للمفاوضات في المستقبل بشأن الصكوك المتعلقة بتوفير الأمن في الفضاء. والتقرير الصادر عن هذا المؤتمر هو قيد الإعداد.

- ٤١ - ونُشر تقرير مؤتمر عام ٢٠٠٩، المعنون أمن الفضاء عام ٢٠٠٩: نحو بيئة فضائية أكثر أمناً في منتصف عام ٢٠٠٩ وقُدِّم من حكومة كندا إلى مؤتمر نزع السلاح.
- ٤٢ - وقد سبرت مجلة منتدى نزع السلاح، في العدد ٤ لعام ٢٠٠٩، المعنون "بيئة فضائية أكثر أمناً؟"، إمكانية تعزيز نظام أمن الفضاء وسبل التقدم المحتملة بالنسبة للمجتمع الدولي.
- ٤٣ - كما ساعد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في تنظيم المؤتمر الذي عقد يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والمعنون "تحسين رؤيتنا الرابعة" بشأن الوعي بأحوال الفضاء في لندن، وشارك في رعايته مركز آيزنهاور المعني بالدفاع والفضاء التابع لأكاديمية سلاح الجو في الولايات المتحدة، ومؤسسة العالم الآمن، والمنظمة الدولية للاتصالات البحرية بواسطة السواتل (إنمارسات)، والمنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل (إنتلستات).

٣ - الأمن البحري

- ٤٤ - ركزت صحيفة منتدى نزع السلاح، في العدد ٢ لعام ٢٠١٠، على الأمن البحري - وهو موضوع يمس بعض أهم التحديات الأمنية في الوقت الحاضر. فهناك قلق متزايد بشأن النقل غير المشروع للأسلحة والمواد عن طريق البحر، وارتفاع مستويات القرصنة التي يمكن ربطها بالأنشطة الإرهابية. وتنظر المسألة المشار إليها أعلاه في كيفية معالجة الأخطار الأمنية البحرية، والتحسينات الممكنة إدخالها على سلامة الشحن وأمنه، والتدابير التعاونية للتقليل من أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق المسالك البحرية.

٤ - توقعات المستقبل

- ٤٥ - يبحث الاتحاد الدولي للاتصالات ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح تنسيق إقامة مناسبة جانبية تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني خلال اجتماع اللجنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وكذلك احتمال التعاون في إنشاء معجم لأمن الفضاء الإلكتروني كي يستعمله الدبلوماسيون وصانعو السياسات. وبالإضافة إلى هذا، يُجري معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مناقشات مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومع المنظمة الدولية للناطقين باللغة الفرنسية، بشأن الاضطلاع بمشاريع مشتركة.
- ٤٦ - كما يستكشف المعهد عددا من الأنشطة التعاونية الجديدة بشأن الفضاء الخارجي وذلك مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والمراكز الفكرية والمؤسسات الخيرية المعنية.

هاء - تحسين العمليات وإيجاد التآزر

٤٧ - يعتبر وضع صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف والإقليمية - سواء أكان ذلك من خلال قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو النظم الإقليمية أو المعاهدات المتعددة الأطراف - خطوة أولى في الطريق إلى النتائج، الذي غالبا ما يكون طويلا ومعقدا. والمركز الذي يتمتع به المعهد يزود المؤسسة بوضع فريد يُقيّم منه النجاح الذي تلاقيه صكوك نزع السلاح، وتحلل نقاط الضعف، وتوصي بعمليات محسنة وبأساليب أفضل من أجل التعاون بين أصحاب المصلحة.

١ - القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ودور المنظمات الإقليمية

٤٨ - تقترب المرحلة الثانية من المشروع المشترك بين معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد موننتيري للدراسات الدولية بشأن دور المنظمات الإقليمية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من الاكتمال. وقد ركزت المرحلة الثانية على نشر النتائج والتوصيات الناجمة عن المرحلة الأولى، على النحو المنشور في الكتاب الصادر عام ٢٠٠٨ والمعنون "تنفيذ القرار ١٥٤٠: دور المنظمات الإقليمية".

٤٩ - وتم عقد عدد من حلقات العمل الإقليمية بشأن تنفيذ القرار، وإيجاد زخم ملموس من أجل تعزيز النهج الإقليمية. وهذه الأحداث تشكل أطرا هامة أكد فيها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الفرص والمنافع التي يمكن أن يعود بها تنفيذ القرار، والدور الذي تستطيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القيام به في هذه العملية.

٢ - إصلاح آلية نزع السلاح المعطوبة

٥٠ - في أعقاب الأعمال التي اضطلع بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ٢٠٠٩ بشأن مؤتمر نزع السلاح، يسعى هذا المشروع إلى المضي قدما في أعمال المعهد بشأن تشخيص المشاكل التي اعتورت آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ومحاوله حلها. وسيكون اجتماع الأمين العام المقرر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والرامي إلى المساعدة في التغلب على حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، إحدى نقاط التركيز، كما سيتضمن المشروع ورقات عمل واجتماع استراتيجي من أجل استكشاف الخيارات من أجل إحراز تقدم.

٣ - معالجة أنشطة السمسرة غير المشروعة: المسائل والرقابة

٥١ - حظيت السمسرة غير المشروعة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، ولكن الدول تواجه أيضا تحديات تشكلها السمسرة غير المشروعة بالمواد والمعدات والتكنولوجيا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٦٣ الدول الأعضاء إلى وضع قوانين وتدابير وطنية مناسبة لمنع السمسرة غير المشروعة وشجّعها على التنفيذ الكامل للمعاهدات والصكوك والقرارات الدولية ذات الصلة. ولما كانت الجمعية العامة ستعود إلى بحث المسألة في دورتها الخامسة والستين، فقد تناولت مجلة منتدى نزع السلاح في العدد ٣ لعام ٢٠٠٩، المعنون "معالجة السمسرة غير المشروعة" بالدراسة المبادرات الأخيرة لمكافحة السمسرة غير المشروعة وأساليب لمساعدة الدول على تحسين تنفيذها.

٥٢ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، استضاف المعهد حلقة دراسية في جنيف للنظر في مسألة السمسرة غير المشروعة بجميع جوانبها. كما شارك المعهد في استضافة حلقة دراسية أخرى معنونة "تعزيز نزع السلاح من جديد: مكافحة التجارة غير المشروعة بالأسلحة والمعدات - الجهات الفاعلة وأوجه التأزر والتحديات"، وذلك بالشراكة مع مركز جنيف للسياسات الأمنية ومؤسسة فريدريخ إيبيرت وذلك في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٤ - التخطيط من أجل إدارة الأزمات وبناء السلام

٥٣ - يعد بناء السلام بعد انتهاء النزاع من صلاحيات الأمم المتحدة الأساسية، والاتحاد الأوروبي هو أحد المانحين الرئيسيين للأمم المتحدة في سياق إجراءات ما بعد النزاع. ومع ذلك، ما برح بناء السلام موضوع جدل، نظريا وعمليا. ويساعد هذا المشروع في توضيح هذا الأمر كما يقدم توصيات بشأن كيفية تعزيز العلاقة التنفيذية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتحسين عمليات بناء السلام. وثمة تقرير صدر بعنوان "التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في بناء السلام": هل هما شريكان من الناحية العملية؟، وأسهم في الاستعراض المستنير للجنة بناء السلام لعام ٢٠١٠ وهيكلية الاتحاد الأوروبي الداخلية لعمله في مجال بناء السلام. وكرست جلسة للفريق العامل المعني بالأمم المتحدة والتابع للاتحاد الأوروبي لبحث تلك النتائج، كما أعرب مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام عن اهتمامه بالتقرير.

٥ - توقعات المستقبل

٥٤ - اقترحت اللجنة الأوروبية عقد اجتماعات متابعة للتوعية في عام ٢٠١٠ وذلك للترويج لنتائج التقرير المتعلق بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

٥٥ - وما المشروع المعنون "البحث عن فعالية المعونة"، إلا مثال آخر على الكيفية التي يمكن بها تكييف الوسائل/الآليات القائمة مع المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالنظر إلى الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه المسألة خلال الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، ينظر معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الآن في مشروع للمتابعة يمكن أن يغذي العمليات الجارية في إطار الأمم المتحدة.

واو - الاستراتيجية الفرانكفونية

٥٦ - سينهمك المعهد قريباً في شراكة مع المنظمة الدولية للناطقين بالفرنسية. فالسلام والأمن الدوليان يتطلبان تكييف أفضل للإجراءات الدولية مع الخصائص الوطنية والإقليمية. ومن أجل دعم المفاوضات في عمليات نزع السلاح، وكذلك من أجل تحسين تنفيذ نتائج البحوث، من الضروري فهم المسائل المحلية والإقليمية بشكل أفضل. وأحد العناصر الرئيسية التي يمكن أن تساعد في هذه العملية هو نشر المعرفة بلغات العمل للبلدان المستهدفة. والاستراتيجية الفرانكفونية هي خطوة جديدة لمواصلة تنفيذ ولاية المعهد لخدمة جميع الدول الأعضاء، وذلك عن طريق توسيع قاعدة جمهوره من خلال التنوع اللغوي.

زاي - الخدمات التشاورية والاستشارية

٥٧ - من المؤشرات الهامة لأثر عمل المعهد وسمعته عدد الطلبات التي يتلقاها من أجل الخدمات التشاورية والاستشارية. إذ يُطلب من موظفي المعهد بانتظام إسداء المشورة للأطراف المعنية أو التشاور معها أو إحاطتها علماً. وهذه الأنشطة، المضطلع بها بالإضافة إلى برنامج عمل المعهد، تثري جهود المنظمات الأخرى، وتنفّص أصحاب المصلحة، وتعزز التعاون، وتنتشر نتائج البحوث. وترد هذه الطلبات من داخل منظومة الأمم المتحدة؛ ومن الدول الأعضاء؛ ومن المنظمات الدولية، والمتعددة الأطراف، والإقليمية؛ ومن معاهد البحوث، والهيئات الأكاديمية، ووسائل الإعلام وجماعات المجتمع المدني. ونظراً لإدراك المعهد الفرصة التي تتيحها هذه الأنشطة وقيمتها، فقد صمّم على المضي في تطوير هذا الجانب من عمله.

حاء - الشقيف

٥٨ - ما برح معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يعلق أهمية بالغة على التثقيف والتدريب المتصلين بتزع السلاح وعدم الانتشار، وبالتالي، على تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في دراسة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124). وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ حتى تموز/يوليه ٢٠١٠، ما برح المعهد يركّز على تحسين تقديمه المواد التعليمية، بالأشكال المناسبة وإلى الجمهور الصحيح. وجرى التأكيد بوجه خاص على توسيع إنتاج ونشر المواد باللغات الأخرى غير الإنكليزية (التوصية ٣)؛ وإنتاج مواد تعليمية رفيقة بالمستعملين، مثل مجلة منتدى نزع السلاح (التوصية ٢)؛ واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال بشكل فعال بقصد الوصول إلى جماهير جديدة وإيصال المضمون بطرق مبتكرة، على حدٍ سواء (التوصيتان ٤ و ٢١)؛ وإيجاد مضمون للمناهج الدراسية يتصل بتزع السلاح، وذلك بالتعاون مع جامعة السلام وغيرها من المؤسسات الأكاديمية (التوصية ٧)؛ والتدريب أثناء العمل من خلال برنامج التدريب والزملاء الزائرين (التوصيتان ١٩ و ٢٤).

٥٩ - والمعهد هو أحد الأعضاء المؤسسين لمنتدى جنيف، إلى جانب مكتب طائفة الكويكر لدى الأمم المتحدة، والمركز المعني بالتراع والتنمية وبناء السلام التابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية ودراسات التنمية. ويقوم منتدى جنيف باستضافة جلسات إحاطة تثقيفية من أجل الدبلوماسيين المقيمين بجنيف.

٦٠ - كما يقوم المعهد حالياً بإنشاء مشروع مع مركز جيمس مارتن للدراسات المتعلقة بعدم الانتشار للتثقيف في مجال نزع السلاح، ويركّز بوجه خاص على بلدان جنوب العالم. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد التوقيع على مذكرة تفاهم مع جامعة السلام في أيار/مايو ٢٠١٠، يقوم المعهد باستكشاف مشاريع تعاونية طويلة الأجل تركّز على تثقيف الطلاب المتخرجين والشباب الدبلوماسيين.

طاء - التوعية والنشر

٦١ - ما برحت استراتيجية المعهد للتوعية والنشر في توسّع مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الهوية المرئية للمعهد، وتقديم سلسلة وثائقه الإلكترونية بشكل رسمي، وتوسيع ناتجه باللغات الأخرى عدا الإنكليزية، واستكشاف سبل جديدة من أجل النشر، بما في ذلك عمليات تحديث مستمرة لموقع المعهد على الشبكة الإلكترونية لجعله متاحاً بدرجة أكبر وأكثر سهولة في الاستعمال.

٦٢ - واحتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة قدم للمعهد، صحيفته الربع سنوية التي تصدر بلغتين، منتدى نزع السلاح في شكل جديد. فأصبحت الآن أسهل قراءة كما تبدو أكثر حداثة، وبذا تمهد الجو من أجل العقد التالي. وستواصل مجلة منتدى نزع السلاح تقديم بيانات ومنظورات جديدة بشأن المسائل الأمنية التي تهم صانعي السياسات ومتخذي القرارات من جميع الدول الأعضاء.

٦٣ - وكجزء من التزام المعهد بالتحليل في الوقت المناسب، من المهم نشر المواد المتعلقة بالمواضيع السريعة التطور العالية الأثر. ولذلك، شرع المعهد في إصدار سلسلة وثائقه الإلكترونية المعنونة "موارد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح"، المتاحة على موقعه الشبكي.

رابعاً - المسائل المالية: الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة والتبرعات

٦٤ - تمول أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من التبرعات المقدمة فقط من بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن إعانة مقدمة من الميزانية العادية.

٦٥ - ووفقاً للمادة السابعة - ١ من النظام الأساسي للمعهد، تمثل التبرعات المصدر الرئيسي للتمويل بالنسبة للمعهد (حوالي ٩٠ في المائة)، وترد من الحكومات والمؤسسات على أساس كل مشروع على حدة. وكجزء من استراتيجيته لجمع الأموال، ركّز المعهد على توسيع قاعدة المانحين من الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، تلقى المعهد في عام ٢٠١٠ تبرعات لأول مرة من إستونيا وباكستان وهنغاريا.

٦٦ - وفيما يتعلق بالإعانة، تنص المادة السابعة - ٢ من النظام الأساسي للمعهد على أن تستخدم الإعانة لتغطية التكاليف المتعلقة بمدير المعهد وموظفيه الأساسيين. بيد أن هذه الإعانة لم تغط لسنوات كثيرة سوى تكاليف موظف أساسي واحد (وهو المدير) وذلك من أصل ما مجموعه تسعة موظفين أساسيين (انظر المرفق الخامس)؛ وبذا ما برحت التبرعات هي التي تغطي تكاليف الموظفين الأساسيين.

٦٧ - وفي السنوات الأخيرة، ظهر التأييد للاستمرار في تقديم الإعانة وزيادة الميزانية العادية في مناسبات عديدة. ففي عام ٢٠٠٤، نظر الأمين العام في الحاجة المستمرة إلى تقديم الإعانة للمعهد وخلص إلى أن الإعانة المقدمة من الميزانية العادية "حيوية لضمان الطابع المستقل والمستمر لعمل المعهد المعتاد (A/C.5/59/3/Add.1، الفقرة ٢٧). وفي عام ٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٨٩/٦٠ الذي أوصت فيه الأمين العام بتنفيذ التوصيات ذات الصلة

الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومقررات مجلس أمناء المعهد التي تقضي بأن تمول تكاليف موظفي المعهد الأساسيين من ميزانية الأمم المتحدة العادية، وبلاستمرار في البحث عن طرق لزيادة التمويل في حدود الموارد الموجودة. كما أعربت الدول الأعضاء فرادى عن تأييدها لزيادة الدعم المقدم من الميزانية العادية لموظفي المعهد الأساسيين.

٦٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إعانة للمعهد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وكان أن أقرت الجمعية العامة لاحقاً في الجزء الثالث من قرارها ٦٤/٢٤٥ مبلغ ٢٠٠ ٥٥٨ دولار من أجل الإعانة المقدمة من ميزانية الأمم المتحدة العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٦٩ - وما برح مجلس الأمناء يعلق غاية الأهمية على منح إعانة للمعهد من منظور مالي، وكذلك لضمان الشخصية الذاتية للمعهد واستقلاله. واستمرار الدعم لزيادة الإعانة واستمرار تعديل التكاليف أمران جوهريان من أجل تسهيل زيادة إيرادات التبرعات للمعهد. ويوصي مجلس الأمناء بواسطة هذا التقرير بزيادة مستوى الإعانة (فضلاً عن تعديلها لتعكس التكاليف) في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بقصد تغطية تكاليف مدير المعهد وموظفيه الأساسيين على الأقل.

٧٠ - وتُقَدَّر الميزانية لعام ٢٠١٠ بمبلغ ٨٠٠ ٨٦٦ ٤ دولار وبالنسبة لعام ٢٠١١ بمبلغ ١٠٠ ١٧٧ ٣ دولار (انظر المرفقات). بيد أن الأرقام الواردة بالنسبة لعام ٢٠١١ لا تشمل سوى المشاريع المؤكدة في الوقت الحاضر، وهذه التقديرات ستزداد عندما يتلقى المعهد تعهدات بالتبرع من أجل المشاريع التي هي قيد الإنشاء.

خامسا - خاتمة

٧١ - رغم البيئة الاقتصادية والأمنية الصعبة التي يواجهها المجتمع الدولي الآن، ما برح هناك فرص كثيرة لتعزيز بزع السلاح والسلام والأمن. واعتماداً على ٣٠ عاماً من الخبرة وعلى شبكته، سيواصل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كصوت مستقل له قيمته، التماس السبل للاضطلاع بذلك.

المرفق الأول

الإيرادات والنفقات لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والتقديرات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البند	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (تقديرات)	٢٠١١ (تقديرات)
ألف - الأموال المتاحة في بداية السنة	١ ٦٦٧,٣	١ ٢٥٩,٥ ^(أ)	١ ٠٤٣,١ ^(ب)	١ ٨٣٢,٤ ^(ج)
باء - الإيرادات:				
التبرعات والهبات العامة	١ ٧٨٥,٩ ^(د)	٢ ٣٩٩,٤ ^(هـ)	٣ ٤٩٥,٧ ^(و)	١ ٠٤٢,٠ ^(ز)
الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٢٤٣,١	٣١٥,١	٢٦٥,٥	٢٩٢,٧
مساهمات أخرى فيما بين المنظمات	١٨,٠ ^(ح)	١٠,٠ ^(ط)	٤٢,٥ ^(ي)	صفر
إيرادات الفوائد	٤٤,٨	٣٧,٦	٢٠,٠	١٠,٠
إيرادات متنوعة	٨,٢	١٦,٧	صفر	صفر
مجموع الإيرادات	٢ ١٠٠,٠	٢ ٧٧٨,٨	٣ ٨٢٣,٧	١ ٣٤٤,٧
جيم - تسويات الفترة السابقة	- ١٠,٠ ^(ث)	١٩,٣	صفر	صفر
دال - المبالغ المدروسة للجهات المانحة	- ٦٥,٠ ^(ج)	صفر	صفر	صفر
هاء - وفورات ناشئة عن التزامات الفترة السابقة	٢٢,٥	صفر	صفر	صفر
واو - مجموع الأموال المتاحة	٣ ٧١٤,٨	٤ ٠٥٧,٦	٤ ٨٦٦,٨	٣ ١٧٧,١
زاي - النفقات	٢ ٤٥٥,٣	٣ ٠١٤,٥	٣ ٠٣٤,٤	٢ ٦٥١,٤
حاء - رصيد الأموال في نهاية السنة	١ ٢٥٩,٥ ^(د)	١ ٠٤٣,١ ^(هـ)	١ ٨٣٢,٤ ^(و)	٥٢٥,٧ ^(ز)

- (أ) تشمل مبلغ ٣٠٨ ٧٠٠ دولار المطلوب كاحتياطي نقدي تشغيلي لعام ٢٠٠٨.
- (ب) تشمل مبلغ ٣٢٩ ٢٠٠ دولار المطلوب كاحتياطي نقدي تشغيلي لعام ٢٠٠٩.
- (ج) تشمل مبلغ ٣٤١ ٥٠٠ دولار المطلوب كاحتياطي نقدي تشغيلي لعام ٢٠١٠.
- (د) انظر المرفق الثالث للاطلاع على تفاصيل إيرادات المعهد لعام ٢٠٠٨ من مصادر التبرعات.
- (هـ) انظر المرفق الثالث للاطلاع على تفاصيل إيرادات المعهد لعام ٢٠٠٩ من مصادر التبرعات.
- (و) انظر المرفق الثالث للاطلاع على تفاصيل إيرادات المعهد لعام ٢٠١٠ من مصادر التبرعات.
- (ز) انظر المرفق الثالث للاطلاع على تفاصيل تقديرات إيرادات المعهد لعام ٢٠١١ من مصادر التبرعات. وتتسم تقديرات التبرعات لعام ٢٠١١ بالتحفظ. وتظهر التجربة أنهما ستكون أعلى بكثير ولكن هذا لا يمكن ضمانه، بطبيعة الحال، في هذه المرحلة.
- (ح) إلغاء التبرع المقدم من المكسيك البالغ ١٠ ٠٠٠ دولار
- (ط) ردّ الأموال إلى النرويج تتعلق بالمشروع المعنون إدراج المرأة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال تحسين أنشطة البحث والتدريب والتثقيف، بسبب تعديل المشروع بناء على موافقة الجهات المانحة.
- (ي) تشمل مبلغ ٢٤٥ ٢٠٠ دولار المطلوب احتياطي نقدي تشغيلي لعام ٢٠١١.

المرفق الثاني

الاحتياجات من الموارد: ٢٠٠٨-٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة/النقصان	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
(٣-٤)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	الاحتياجات من الموارد
ألف - التكاليف الإدارية المباشرة					
١٠,٣	٧٢٩,٥	٧١٩,٢	٧٥٠,٤	٥٩٤,١	المرتبات وما يتصل بها من تكاليف الموظفين
٨,٩-	٦٥,٧	٧٤,٦	صفر	١٥٣,٨	المساعدة المؤقتة العامة
٢,٥-	١٤,٤	١٦,٩	١٧,٥	١٨,٤	المساعدة المؤقتة للاجتماعات
٤١,٥-	٣٥,٣	٧٦,٨	٦١,٨	٥٣,٨	أتعاب الاستشاريين وتكاليف سفرهم
١٥٢,٠	٤٣٠,٦	٢٧٨,٦	٢٤٧,٥	١١٤,٤	أفرقة الخبراء المخصصة
٤٣٩,٨-	٨٨٨,١	١ ٣٢٧,٩	١ ٤٧٩,٠	١ ٢٣٥,٨	التكاليف الأخرى ذات الصلة بالموظفين
٤٦,١-	٧٠,٦	١١٦,٧	١٦٣,٨	١٢٣,٦	سفر الموظفين في مهام رسمية
٤,٣-	٢,٢	٦,٥	٠,٢	٠,٦	أعمال الطباعة الخارجية الأخرى
صفر	٣,٠	٣,٠	٤,١	٣,٤	أنواع أخرى من التدريب المتخصص
٦٥,٦	٢٥٧,٩	١٩٢,٣	١١٣,٠	٢,٤	الخدمات التعاقدية
١٢,٨-	٩,٨	٢٢,٦	١٨,٩	١٤,٩	الضيافة
٤,٥-	٣,٢	٧,٧	١,٥	٠,٧	أماكن العمل: الاستئجار والصيانة
صفر	٨,٥	٨,٥	٧,٠	٥,٨	النفقات التشغيلية
صفر	١٤,٠	١٤,٠	٦,١	٠,٥	الاتصالات
٣٠,٩-	٦,٣	٣٧,٢	٢٦,١	١٦,٨	اللوازم والمواد والأثاث والمعدات
مجموع ألف					
٣٦٣,٤-	٢ ٥٣٩,١	٢ ٩٠٢,٥	٢ ٨٩٦,٩	٢ ٣٣٩,٠	
باء - تكاليف دعم البرنامج					
١٩,٦-	١١٢,٣	١٣١,٩	١١٧,٦	١١٦,٣	(٥ في المائة من المجموع ألف مطروحا منها الإعانة المالية المقدمة من الأمم المتحدة)
٣٨٣,٠-	٢ ٦٥١,٤	٣ ٠٣٤,٤	٣ ٠١٤,٥	٢ ٤٥٥,٣	مجموع النفقات (مجموع ألف + باء)
جيم - الاحتياطي النقدي التشغيلي					
٩٦,٣-	٢٤٥,٢	٣٤١,٥	٣٢٩,٢	٣٠٨,٧	(١٥ في المائة من نفقات التبرعات من جهات أخرى عدا الاتحاد الأوروبي مطروحا منها الإعانة المالية المقدمة من الأمم المتحدة، و ٥ في المائة من تبرعات الاتحاد الأوروبي)
٤٧٩,٣-	٢ ٨٩٦,٦	٣ ٣٧٥,٩	٣ ٣٤٣,٧	٢ ٧٦٤,٠	المجموع الكلي (ألف + باء + جيم)

(أ) قد ترتفع هذه الأرقام عند تأكيد اقتراحات التمويل الجديدة.

ألف - التكاليف البرنامجية والإدارية المباشرة لعام ٢٠١١

رهنًا بالموافقة على الطلبات الجديدة لجمع الأموال، تظل المبالغ المرصودة لبرامج البحوث والتكاليف الإدارية عند الحد الأدنى. غير أنها سترتفع مع بدء تدفق التمويل.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، سيبدأ المعهد مشروعًا جديدًا لمدة ٢٤ شهرًا بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، وستتولى المفوضية الأوروبية تمويله، وسيتمثل في تنظيم حلقات دراسية إقليمية كبيرة بشأن الموضوع. وفي عام ٢٠١٠، سيتم تنظيم حلقة دراسية إقليمية، علاوة على الجلسة الافتتاحية. وفي عام ٢٠١١، سيتم تنظيم أربع حلقات دراسية إقليمية، مما يؤدي إلى زيادة الاعتمادات تحت بند أفرقة الخبراء المخصصة والخدمات التعاقدية.

المرتبات وما يتصل بها من تكاليف الموظفين: ٧٢٩ ٥٠٠ دولار - هذه الاحتياجات المقدرة ضرورية لتغطية المرتبات وما يتصل بها من تكاليف الموظفين الدائمين للمعهد. وتعكس زيادة قدرها ١٠ ٣٠٠ دولار على الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، سيتألف ملاك الموظفين الدائمين من المدير (مد-٢)، ونائب المدير (مد-١)، وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة. وتستند الاحتياجات الكلية المقدرة تحت هذا البند إلى التكاليف القياسية للمرتبات المطبقة في جنيف لعام ٢٠١١ (الإصدار ٥)، مطروحا منها النفقات العامة المنقولة بموجب مشروع بروتوكول تقدير الاحتياجات الأمنية من حساب المساعدة المؤقتة العامة إلى الحساب الرئيسي للمعهد (٦٥ ٧٠٠ دولار):

إجمالي صافي المرتبات	التكاليف العامة للموظفين	بدل التمثيل	المجموع
٢١٥,٦	٨١,٧	٠,٦	٢٩٧,٩
٢٠٠,٧	٧٦,٠		٢٧٦,٧
١٦٠,٠	٦٠,٦		٢٢٠,٦
المجموع			٧٩٥,٢
النفقات العامة			٦٥,٧-
المجموع			٧٢٩,٥

المساعدة المؤقتة العامة: ٦٥ ٧٠٠ دولار - هذا المبلغ، الذي يعكس نقصانا قدره ٨ ٩٠٠ دولار عن تقديرات الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٠، يقابل النفقات العامة التي دفعها مشروع بروتوكول تقدير الاحتياجات الأمنية إلى المعهد (انظر الفقرة أعلاه).

المساعدة المؤقتة للاجتماعات: ١٤ ٤٠٠ دولار - سيلزم هذا الاعتماد لتغطية تكاليف المساعدة المؤقتة المقدمة لاجتماعات المعهد في عام ٢٠١١. وهو يمثل نقصا قدره

٢ ٥٠٠ دولار عن تقديرات الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٠ نظرا لأن نفقات الترجمة الشفوية للحلقات الدراسية الإقليمية المعنية بمعاهدة تجارة الأسلحة ستُدْرَج في العقود المبرمة مع الفنادق.

أتعاب الاستشاريين وتكاليف سفرهم: ٣٥ ٣٠٠ دولار - سيلزم هذا الاعتماد لتوظيف فرادى المتعاقدين للقيام بأعمال الترجمة (٥ ٠٠٠ دولار) وسفر مستشار للمشروع المتعلق بالنهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي (١ ٠٠٠ دولار) فضلا عن أتعاب مستشاري المشروع المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة (٢٩ ٣٠٠ دولار). وهذا ما يستتبع نقصانا قدره ٤١ ٥٠٠ دولار عن الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٠، لكن احتياجات الميزانية في إطار هذا البند ستزداد مع تمويل مشاريع جديدة.

أفرقة الخبراء المخصصة: ٤٣٠ ٦٠٠ دولار - سيلزم هذا الاعتماد لتغطية نفقات سفر الخبراء المشاركين في مؤتمر أمن الفضاء الخارجي لعام ٢٠١١ (٢٠ ٠٠٠ دولار) وفي الحلقات الدراسية المعقودة بشأن النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي (٨ ٥٠٠ دولار)، وفي الحلقة الدراسية بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة (٢٨ ٤٠٠ دولار)، والمؤتمر الافتتاحي والحلقات الدراسية الإقليمية الأربع للمشروع بشأن معاهدة تجارة الأسلحة (٣٧٣ ٧٠٠ دولار). وهذا ما يعكس زيادة قدرها ١٥٢ ٠٠٠ دولار على احتياجات الميزانية لعام ٢٠١٠، الأمر الذي يُعزى إلى زيادة عدد الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١١ (٤ حلقات بدلا من حلقة واحدة في عام ٢٠١٠).

التكاليف الأخرى المتصلة بالموظفين: ٨٨٨ ١٠٠ دولار - سيلزم هذا الاعتماد لتمديد عقود الموظفين الداخليين العاملين في المشاريع الحالية. وتعكس هذه الاحتياجات المقدرة نقصا قدره ٤٣٩ ٨٠٠ دولار عن الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٠، إذ ستنتهي عدة مشاريع في عام ٢٠١٠. وسوف يزداد هذا الاعتماد نظرا لبدء تمويل وإنشاء مشاريع جديدة.

سفر الموظفين في مهام رسمية: ٧٠ ٦٠٠ دولار - ستستخدم الاحتياجات المقدرة لسفر الموظفين في عام ٢٠١١ للسفر المتصل بالمشاريع، ومنها مشروع النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي (١٣ ١٠٠ دولار)، وللمرحلة الثانية من معاهدة تجارة الأسلحة (٣٩ ٥٠٠ دولار)، وللسفر غير المتصل بالمشاريع، بما في ذلك السفر لأغراض جمع الأموال (١٨ ٠٠٠ دولار). وتُظهر احتياجات سفر الموظفين نقصا قدره ٤٦ ١٠٠ دولار عن الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠١٠ لأن عدة مشاريع تنتهي في عام ٢٠١٠ ولأن جزءا من

تكاليف أماكن إقامة الموظفين المشاركين في الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة، سيُدفع بواسطة عقود وبشكل مباشر إلى الفنادق. غير أن الاعتماد تحت هذا البند سيزيد مع تمويل مشاريع جديدة.

أعمال الطباعة الخارجية الأخرى: ٢ ٢٠٠ دولار - سيلزم هذا الاعتماد لشراء صور لأغلفة المنشورات. وهذا ما يعكس نقصا قدره ٣٠٠ ٤ دولار عن الاحتياجات المنقحة لميزانية عام ٢٠١٠، لكنها قد تزداد عندما تموّل مشاريع جديدة.

أنواع أخرى من التدريب المتخصص: ٣ ٠٠٠ دولار - هذا الاعتماد، الذي لا يعكس أي تغيير في احتياجات الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٠، سيلزم لتغطية تكاليف أنشطة التعلّم المستمر.

الخدمات التعاقدية: ٢٥٧ ٩٠٠ دولار - هذا الاعتماد، الذي يعكس زيادة قدرها ٦٥ ٦٠٠ دولار عن احتياجات الميزانية لعام ٢٠١٠، سيستخدم أساساً للتعاقد مع الفنادق لاستضافة الحلقات الدراسية الإقليمية الأربع بشأن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة (٢٥٣ ٩٠٠ دولار) وتمديد الخدمات التعاقدية القائمة للموقع الشبكي (٤ ٠٠٠ دولار).

الضيافة: ٩ ٨٠٠ دولار - تعكس الاحتياجات المقدرة للضيافة لعام ٢٠١١ نقصا قدره ١٢ ٨٠٠ دولار عن التقديرات المنقحة لعام ٢٠١٠. ويعود ذلك إلى أن معظم تكاليف الضيافة المقدمة إلى المشاركين في الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة ستُدْرَج في العقود المبرمة مع الفنادق.

أماكن العمل: الاستئجار والصيانة: ٣ ٢٠٠ دولار - سيلزم هذا الاعتماد لتغطية استئجار صالات المؤتمرات من أجل الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وهو يعكس نقصانا قدره ٤ ٥٠٠ دولار عن تقديرات الميزانية المنقحة لعام ٢٠١٠ لأن إيجارات قاعات المؤتمرات للحلقات الدراسية ستُدْرَج في العقود المبرمة مع الفنادق.

النفقات التشغيلية: ٨ ٥٠٠ دولار - هذا الاعتماد، الذي لا يعكس أي تغيير عن التقديرات المنقحة لعام ٢٠١٠، سيستخدم لتغطية استئجار معدات المكاتب (١ ٦٠٠ دولار) واستئجار معدات خدمات المؤتمرات (٥ ٩٠٠ دولار) والرسوم المصرفية (١ ٠٠٠ دولار).

الاتصالات: ١٤ ٠٠٠ دولار - سيلزم هذا الاعتماد لسداد النفقات التي تكبدها مكتب الأمم المتحدة في جنيف جراء استخدام الهواتف الأرضية والهواتف المحمولة، وسداد

تكاليف استخدام خطوطها، واستئجار الهواتف المحمولة للبعثات الميدانية. ولا تمثل هذه الاحتياجات المقدرة أي تغيير عن التقديرات المنقحة لعام ٢٠١٠.

اللوازم والمواد والأثاث والمعدات: ٦ ٣٠٠ دولار - يعكس هذا الاعتماد نقصا قدره ٣٠ ٩٠٠ دولار عن الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٠ ويعود ذلك أساسا إلى أنه سيتم في عام ٢٠١٠ شراء جميع معدات المشروع المتعلق بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، بما في ذلك مفاتيح وحدات التخزين النقالة التي ستوزع على المشاركين في الحلقات الدراسية الإقليمية. وستستخدم الأموال لشراء معدات المكاتب (٢ ٠٠٠ دولار)، والقرطاسية واللوازم المكتبية (١ ٠٠٠ دولار)، وكتب للمكتبة (٢ ٠٠٠ دولار)، وللاشتراكات (١ ٣٠٠ دولار). وربما يزيد المبلغ المقدر إذا مُولت مشاريع جديدة.

باء - تكاليف دعم البرنامج

سيلزم رصد اعتماد قدره ١١٢ ٣٠٠ دولار لتغطية تكاليف دعم البرنامج، وهو يمثل ٥ في المائة من مجموع النفقات المقدرة مطروحا منه مبلغ الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة البالغة ٢٩٢ ٧٠٠ دولار.

جيم - الاحتياطي النقدي التشغيلي

امتثالا للأمر الإداري ST/AI/284، سيُحتفظ بمبلغ قدره ٢٤٥ ٢٠٠ دولار بوصفه احتياطا نقديا تشغيليا. وهذا ما يمثل ١٥ في المائة من مجموع النفقات المقدرة لعام ٢٠١١ الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، باستثناء النفقات الممولة من المفوضية الأوروبية، التي يمثل الاحتياطي ٥ في المائة منها.

المرفق الثالث

التبرعات لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والحالة الراهنة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

(بدولارات الولايات المتحدة)

التبرعات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
ألف - التبرعات الحكومية ^(ب)				
الاتحاد الروسي	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أستراليا	٩٨٥٣٠	١١٢٩١٤	١٢٥٨٣٩	صفر
إستونيا	صفر	صفر	١٠٠٠	صفر
إسرائيل	٩٦٩٤	١٣٢٠٦	١٠٢١١	١٠٠٠٠
ألمانيا	صفر	صفر	٣٦٦٣٠	صفر
أيرلندا	٣٠٠٠٠	صفر	٢٠٥٣٥	١٥٠٠٠
تركيا	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
جمهورية كوريا ^(ج)	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
السويد	٤٠٠٠٠	٨٦١٥٥	٤٠٠٠٠	صفر
سويسرا	٦٧٠٧٢	٩٣٣٤٠	٨٧٤١٩	٧٠٠٠٠
الصين	١٩٩٨٥	١٨٠٠٠	١٩٩٨٥	٢٠٠٠٠
فرنسا	٣٤٣٢٥٠	٢٩٣٢٨٨	٣١٥٣٠٠	٣٢٠٠٠٠
فنلندا	٦٢٢٠٨	٥٨١٤٠	صفر	صفر
الكرسي الرسولي	صفر	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
كندا	١٥٠١٧	٣٥٣٤٤	صفر	١٥٠٠٠
لكسمبرغ	٧٣٩٦	٩٨٤٣	١٩٩٧٣	١٠٠٠٠
المكسيك	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٣٧٠٩٧	١٠٩٨٤٧	٦٧٣٥٨	صفر
النرويج	٥٧١٣٤٦	١٧٩٦٧٥	٦٧٩٢٠٩	١٢٠٠٠٠
النمسا	٧٨٨٦٤	١٨٥٧٦	صفر	صفر
نيوزيلندا	٢٣٧٩٩	صفر	صفر	صفر
الهند	صفر	صفر	٩٩٨٢	١٠٠٠٠
هنغاريا	صفر	٩٩٩	صفر	صفر
هولندا	١٢٥٥٧٣	٣٢٦٣٠١	٣٥٨٧٠٤	صفر
اليابان	٣٢٦٢٥	صفر	صفر	صفر
مجموع التبرعات الحكومية	١٧٢٧٤٥٦	١٥٠٥٦٢٨	١٩٤٠١٤٥	٧٣٨٠٠٠

التبرعات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
باء - الهبات العامة				
المفوضية الأوروبية	صفر	٨٦٩٥٣٥	١٤٤٣٨٢٥	٢٨٩٠٠٠
معهد الدراسات الدولية العليا	٣٥٨٨	صفر	صفر	صفر
مؤسسة ماري كوري	صفر	صفر	٩٢١٧١	صفر
جامعة نورث إيسترن	صفر	صفر	٢٥٠٠	صفر
مؤسسة العالم الآمن	٦٨٧٧	١٥٠٠٠	صفر	صفر
مؤسسة سيمونز	٣٨٧٨٠	٩٠٤٧	١٤٩٨٥	١٥٠٠٠
جامعة باث	صفر	صفر	١٧١٠	صفر
جامعة حنيف	٩١٧٤	صفر	صفر	صفر
جامعة السلام	صفر	٢٠٠	٣٦٩	صفر
مجموع الهبات العامة	٥٨٤١٩	٨٩٣٧٨٢	١٥٥٥٥٦٠	٣٠٤٠٠٠
مجموع التبرعات (ألف + باء)	١٧٨٥٨٧٥	٢٣٩٩٤١٠	٣٤٩٥٧٠٥	١٠٤٢٠٠٠
جسيم - مساهمات فيما بين المنظمات				
مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٢٥٠٠	صفر
مجموع المساهمات فيما بين المنظمات	١٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٢٥٠٠	صفر
المجموع الكلي (ألف + باء + جسيم)	١٨٠٣٨٧٥	٢٤٠٩٤١٠	٣٥٣٨٢٠٥	١٠٤٢٠٠٠

(أ) ستزيد هذه الأرقام لدى إقرار مقترحات التمويل الجديدة.

(ب) لم يُدرج هنا تبرع قدمته باكستان في عام ٢٠١٠ بقيمة ٥٠٠٠ دولار، إذ ورد هذا التبرع بعد إقرار الأرقام رسمياً.

(ج) يبيّن هذا الجدول تبرعا بقيمة ٥٠٠٠٠ دولار من جمهورية كوريا لعام ٢٠٠٨ دُفع منه مبلغ ٢٠٠٠٠ دولار في كانون الأول/ديسمبر لكنه خُصص لعام ٢٠٠٨، وذلك نزولا على طلب البعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى مكتب الأمم المتحدة في حنيف، في مذكرتها المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ودُفع مبلغ ٣٠٠٠٠ دولار في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وخُصص لعام ٢٠٠٩.

المرفق الرابع

الحالة الراهنة للإيرادات المقدرة من مصادر التبرعات لعام ٢٠١٠

(بدولارات الولايات المتحدة)

استخدام المبالغ المخصصة			الجهة المانحة
لأغراض المشاريع فيها التكاليف الإدارية)	لأغراض المشاريع الخاصة	مجموع التبرعات	
ألف - التبرعات الحكومية			
٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	الاتحاد الروسي
٢٥١٦٨	١٠٠٦٧١	١٢٥٨٣٩	أستراليا ^(أ)
٢٠٠	٨٠٠	١٠٠٠	إستونيا ^(ج)
٢٠٤٢	٨١٦٩	١٠٢١١	إسرائيل
٧٣٢٦	٢٩٣٠٤	٣٦٦٣٠	ألمانيا ^(هـ)
٤١٠٧	١٦٤٢٨	٢٠٥٣٥	أيرلندا ^(د)
٦٠٠	٢٤٠٠	٣٠٠٠	تركيا
٦٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٠٠٠٠	جمهورية كوريا
٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	السويد ^(ط)
٦٥٤٨٤	٢١٩٣٥	٨٧٤١٩	سويسرا ^(و)
٣٩٩٧	١٥٩٨٨	١٩٩٨٥	الصين ^(ب)
٣١٥٣٠٠	.	٣١٥٣٠٠	فرنسا ^(ز)
٢٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	الكرسي الرسولي
٣٩٩٥	١٥٩٧٨	١٩٩٧٣	لكسمبرغ
١٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	المكسيك
١٣٤٧٢	٥٣٨٨٦	٦٧٣٥٨	المملكة المتحدة ^(ط)
٢٣١٨٤٢	٤٤٧٣٦٧	٦٧٩٢٠٩	النرويج ^(ح)
١٩٩٦	٧٩٨٦	٩٩٨٢	الهند
٧١٧٤١	٢٨٦٩٦٣	٣٥٨٧٠٤	هولندا ^(ن)
٧٨٤٢٧٠	١١٥٥٨٧٥	١٩٤٠١٤٥	مجموع التبرعات الحكومية
باء - الهبات العامة			
١٤٤٣٨٢	١٢٩٩٤٤٣	١٤٤٣٨٢٥	المفوضية الأوروبية ^(ك)
٩٢١٧	٨٢٩٥٤	٩٢١٧١	مؤسسة ماري كوري ^(ل)
٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠	جامعة نورث إيسترن
٢٩٩٧	١١٩٨٨	١٤٩٨٥	مؤسسة سيمونز ^(م)

الجهة المانحة	مجموع التبرعات	لأغراض المشاريع الخاصة	استخدام المبالغ المخصصة لأغراض المشاريع للأغراض الأخرى (بما فيها التكاليف الإدارية)
جامعة باث	١٧١٠	١٣٦٨	٣٤٢
جامعة السلام	٣٦٩	٢٩٥	٧٤
مجموع الهبات العامة	١٥٥٥٥٦٠	١٣٩٨٠٤٨	١٥٧٥١٢
مجموع التبرعات (ألف + باء)	٣٤٩٥٧٠٥	٢٥٥٣٩٢٣	٩٤١٧٨٢
جيم - مساهمات فيما بين المنظمات			
مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح	٤٢٥٠٠	٣٤٠٠٠	٨٥٠٠
مجموع المساهمات فيما بين المنظمات	٤٢٥٠٠	٣٤٠٠٠	٨٥٠٠
المجموع الكلي (ألف + باء + جيم)	٣٥٣٨٢٠٥	٢٥٨٧٩٢٣	٩٥٠٢٨٢

(أ) للأعمال المتعلقة ببرنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة.

(ب) لمؤتمر عام ٢٠١١ المعني بأمن الفضاء الخارجي.

(ج) لدعم إمكانات مؤتمر نزع السلاح.

(د) لتغطية تكاليف وظيفة نائب المدير.

(هـ) للأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

(و) مبلغ قدره ٤٤٣٠ دولارا لمنتدى نزع السلاح ومبلغ ٦١٠٥ دولارات من أجل "بناء إطار من أجل فعالية المساعدة المقدمة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: الفرص والتحديات".

(ز) لبروتوكول "تقييم الاحتياجات الأمنية - المرحلة الثانية".

(ح) مبلغ قدره ١٢٠٠٠٠ دولار للتمويل الأساسي، ومبلغ قدره ٤٣٧٤٥٣,٥٢ دولارا للخطاب بشأن الأسلحة المتفجرة، ومبلغ قدره ١٢١٧٥٥,٩٥ لتطورات مؤتمر نزع السلاح.

(ط) للأعمال المتعلقة "بالتنهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي".

(ي) مبلغ قدره ٦٩٠٨٤,٦٣ دولارا للتمويل الأساسي، ومبلغ قدره ٩٧٠٨,٧٤ دولارات يمثل القسط الأخير لمشروع "خلق دينامية جديدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية السلمية والمستدامة: الأمن البشري وتكافؤ فرص الحصول على الموارد"، ومبلغ ٨٦٢٥,٥٨ دولار لمعاهدة "وقف إنتاج المواد الانشطارية: فهم القضايا الحرجة".

(ك) لدعم أنشطة الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز العملية المفضية إلى إبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة، فيما بين البلدان الثالثة.

(ل) آخر قسط للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال التخطيط لإدارة الأزمات وبناء السلام: تشجيع أفضل الممارسات والتعلم المشترك بين المؤسسات.

المرفق الخامس

الاحتياجات المقدرة من الموظفين الأساسيين والإعانة المقدمة من الميزانية العادية
للأمم المتحدة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٠	٢٠٠٩	الموظفون الأساسيون
٢٩٧,٩	٢٩٧,٩	المدير
٢٧٦,٧	٢٧٦,٧	نائب المدير
٢٢٠,٦	٢١٩,٢	موظفان من فئة الخدمات العامة
١٢٥,٩	١٢٥,٠	مدير المشاريع والمنشورات
٩٥,٢	٩٤,٥	مساعد لشؤون تطوير المشاريع وجمع الأموال
٩٥,٢	٩٤,٥	محرر، المنشورات
٦٦,٩	٦٦,١	مدير النظم الحاسوبية
٩٥,٢	٩٤,٥	مترجم تحريري للغة الفرنسية لمنتدى نزع السلاح
٤٧,٦	٤٧,٣	محرر، منتدى نزع السلاح
١ ٣٢١,٢	١ ٣١٥,٧	مجموع تكاليف الموظفين الأساسيين
٢٩٢,٧	٢٦٥,٥	إعانة مالية من الميزانية العادية ^(١)
١ ٠٢٨,٥	١ ٠٥٠,٢	تغطية التبرعات والهبات العامة
% ٢٢,١٥	% ٢٠,١٨	النسبة المتوقعة المشمولة بالإعانة المقدمة من الميزانية العادية

(أ) أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٥/٦٤ مبلغاً قدره ٢٠٠ ٥٥٨ دولار للإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.